نقابات العاملين
تنظيمها ووظائفها فى النظام الاشتراكى

للدكتور جميل الشرقاوى
الاستاذ بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

ينقسم قانون العمل ، كما نعلم ، الى طائفتين كبيرتين من القواعد القانونية ، تنظم احداهما ما يسمى بعلاقات العمل الفردية ، أما الثانية فتنظم علاقاته الجماعية . وعلاقات العمل الجماعية هى تلك التى تنشأ عن وجود النقابات وممارستها لنشاطها باستخدام وسائل العمل النقابى ، كابرام الاتفاقيات الجماعية أو الالتجاء الى التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل الجماعية ، أو الأمر بالاضراب اذا ما أخفقت الوسائل السابقة .

وقانون العلاقات الجماعية للعمل ، يرتبط فى كل دولة بنظامها السياسى والاجتماعى ، ولذا يعكس فى طابعه وفى أحكامه سمات هذا النظام ، وهو يختلف فى هذا اختلافا واضحا عن قانون العلاقات الفردية ، فالخلاف بين النظم السياسية للدول ، لا يظهر فى خلاف له نفس العمق فى تحديد مدة العمل أو تنظيم الاجازات السنوية مدفوعة الأجر ، أو تحديد الأجور أو تحريم التعسف فى انهاء علاقة العمل ، أما فى نطاق العلاقات الجماعية ، فان هذا الخلاف فى النظام السياسى يجد صدى قويا ومباشرا فى خلاف مواز فى تنظيم هذه العلاقات ، فالنقابات جماعات ، داخل الدولة ، لها قوتها وخطورتها ، وروح النظام السياسى تحدد موقف الدولة منها ، هل تجيزها أو لاتجيزها ، وان أجازت تكوينها فهل يكون ذلك فى ظل الحرية والاستقلال ، أو تحت نير الرقابة الشديدة والقيود ، وهل تقف منها موقف الحذر والشك أو تلقى على عاتقها بعض ما تتحمله من أعباء بتدخلها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ، فان دور الوسائل التى تستخدمها النقابات فى قيامها بنشاطها ، يختلف اختلافا كبيرا بحسب اختلاف النظام السياسى والاجتماعى ، فالعقود المشتركة (الاتفاقيات الجماعية) ، التى تبرم بين

النقابات وأصحاب الأعمال تعد ، فى النظام الرأسمالى ، مظهرا للصراع بين الطبقة العاملة وبين الرأسماليين ، ووسيلة لتخفيف حدة هـــذا الصراع ، مما يثير التساؤل عن مصير مثل هذه الوسيلة فى مجتمع اشتراكى يختفى فيه الرأسمالى الفردى ، فيصبح مجتمعا بلا طبقات وتثبت فيه سلطة الحكم للعـــاملين ؟

والطابع السياسى للاضراب واضح كل الوضوح ، فالاضطراب الذى يوقعه فى الحياة الاقتصادية والأمن الاجتماعى ، يجعله محل اهتمـــام السلطات فى كل دولة مهما كان نظامها السياسى ، فان سلمنا بهـــذا فاننا نلاحظ بعد ذلك أن الاضراب ينظر اليه بطريقة مختلفة بحسب نوع النظام السياسى والاجتماعى ، فهو فى النظام الرأسمالى وسيلة مشروعة فى يد العمال ينتزعون بها حقوقهم ، بالقوة ، من أصحاب الأعمال ، ولا يمكن أن يكون النظر الى الاضراب بهذه الصورة فى مجتمع اشتراكى يسير الانتاج فيه وفقا لتخطيط شامل ، لأنه يصبح تخريبا وهدارا لمصلحة الجماعة .

وهكذا الحال بالنسبة للتوفيق والتحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات الجماعية للعمل ، فالدولة تفضل ألا تكون بعيدة عن هذه التسوية ، حتى تقوم بدورها فى صيانة المصلحة العامة ولكن مضمون هـــذه المصلحة يختلف من نظام سياسى الى آخر ، ممـــا يفسر الخـــلاف بين دول الديموقراطيات الرأسمالية ودول الديموقراطيات الاشتراكية ، فى تنظيم التوفيق والتحكيم .

وتشريعات كل الدول ، مهما اختلفت نظمها السياسية ، تقر الحـــق النقابى لأصحاب الحرف والمهن ، خصوصا للعمال ، فلا توجد دولة حديثة فى الوقت الحاضر ، رأسمالية كانت أو اشتراكية ، تستطيع أن تنكر حق العمال فى الانضمام الى النقابات ، ولكن هذا لا يعنى ، مع ذلك ، وحدة التنظيم أو حتى وحدة الهدف لنقابات الدول الرأسمالية ونقابات الدول الاشتراكية ، ذلك أن البناء الاقتصادى والاجتمـــاعى فى كل من نوعى الدول يختلف اختلافا أساسيا ، مما يؤدى الى تغير معنى النقابية وأهدافها فى النظام الاشتراكى ، تغيرا جوهريا ، عن معناها وأهدافها فى نظام رأسمالى

ولذا فان ما بدأ فى بلادنا من تحول اشتراكى ، وتغير فى البناء الاقتصادى والاجتماعى ، لابد أن يجد له صدى واضحا فى تنظيم نقاباتنا وتحديد أهدافها وتعيين الوسائل التى تملكها فى العمل النقابى ، ومن واجبنا أن نحاول تقصى ما يفرضه هذا التحول من تغيرات فى نظام النقابات ووظائفها فى ظل المبادىء الاشتراكية .

النقابية فى النظام الرأسمالى :

ظهرت النقابات ، أول ما ظهرت ، فى البلاد الرأسمالية (١) ، وكان القصد من وجودها هو تكتل العمال وتنظيم صفوفهم لمواجهة أصحاب الأعمال والسلطات العامة ، بمطالبهم التى ترمى الى تحسين أحوالهم المادية والمعنوية ، فقد أنشئت النقابات فى البلاد الرأسمالية لتمثل مصالح العمال فى مواجهة مصالح أخرى معارضة هى مصالح أصحاب الأعمال ، وكذا لتمثلهم فى مواجهة السلطة العامة باعتبارها حامية للنظام الرأسمالى . والعمل الرئيسى لهذه النقابات هو المطالبة بحماية هذه المصالح والسعى الى تحقيقها باستخدام ما تملكه من وسائل الضغط ، مما يجعل العمل النقابى فى النظام الرأسمالى ترجمة للصراع بين الطبقات الاجتماعية ، فى بلاد هذا النظام ، أو على الأقل مظهرا للتعارض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل .

فتمثيل العمال بوساطة نقاباتهم ، وعمل هذه النقابات فى المطالبة بحقوقهم ، باعتباره الوظيفة الأساسية للنقابية الرأسمالية ، له مظاهر عدة فى تنظيم النقابات ، وتحديد مجال نشاطها ووسائل هذا النشاط .

وأبرز هذه المظاهر أن الحق النقابى ، أى الحق فى التجمع مع الآخرين فى المنظمات النقابية ، يصبح حرية من الحريات العامة فى البلاد الرأسمالية اذ يقدم للعمال سلاحا فعالا قوى الأثر فى الصراع الذى يقوم بينهم ، كطبقة ، وبين غيرهم من الطبقات . ومن أجل هذا لم يضن عمال هذه الدول بالجهد والتضحيات للوصول الى اقرار حقهم النقابى فى التشريعات

---

(١) يمكن أن يرد أصل النقابات الى الجمعية التى أنشأها فى انجلترا ، سنة ١٧٢٠ ، العمال الحياطون ، انظر G. Lefranc : النقابية فى العالم ، ص ٦ .

أو الدساتير . ويؤيد اعتبار النقابية أداة للصراع الطبقى فى البلاد الرأسمالية أن أصحاب الأعمال أخذوا يطالبون بالحق النقابى لأنفسهم ، لينظمو فى اطار النقابية دورهم فى هذا الصراع ، فأقرته لهم قوانين بعض الدول ، وهذا يعتبر ، فى اعتقادنا ، مظهرا للانحراف فى النظام النقابى لأن أصحاب الأعمال لم تعوزهم فى أى وقت وسائل حماية مصالحهم بسبب ما لهم من مركز ممتاز ، بحكم الواقع أو بحكم القانون ، سواء فى علاقات العمل أو فى الحياة السياسية والاجتماعية ، فليس من المتصور أن يمنح أصحاب الأعمال حق استخدام وسيلة وجدت فى الأصل لمحاربتهم والعمل ضدهم ، واتسم تنظيمها القانونى بهذا الطابع .

ومما يرتبط أيضا باعتبار الوظيفة الأساسية للنقابات تمثيل العمال ومصالحهم فى مواجهة أصحاب الأعمال ، والدولة التى تقع تحت سيطرة المصالح الرأسمالية ، حرص العمال فى البلاد الرأسمالية على تقرير استقلال النقابات عن السلطة العامة الى أقصى مدى ممكن ، سواء أكان ذلك فى انشاء هذه النقابات أو ممارستها لنشاطها ، بسبب ما يقوم من تناقض المصالح بين حكام هذه الدول والعمال فيها . ولكن الدولة من جانبها ، لا تسمح بهذا الاستقلال الا مع تحديد دقيق لنطاق نشاطها ، وتقصر هذا النشاط على المسائل الحرفية ، مع منع النقابات من كل تدخل فى المسائل السياسية أو الدينية ، كما أن النقابات تحرص من جانبها على عدم الارتباط باتجاه سياسى معين مخافة أن تؤدى التقلبات السياسية الى اضعاف موقفها فى الصراع من أجل مصالح أعضائها .

وطبيعة الوظيفة التى تؤديها النقابات فى النظام الرأسمالى ، تجعل الحرية النقابية أحد المبادىء الأساسية للتنظيم النقابى ، وتظهر هذه الحرية فى عدم اخضاع تكوين النقابات لموافقة السلطة العامة ، وكذا فى تخفيف الأشكال والاجراءات اللازمة لهذا التكوين . ويرتبط معنى الحرية ، لدى البعض ، بنظام تعدد النقابات ، الذى يعنى عدم الاقتصار على نقابة واحدة ينضم اليها كل راغب فى ممارسة حقه النقابى ممن ينتمون الى نطاق حرفى معين ، وهذا يفسر ما تسمح به تشريعات البلاد الرأسمالية من وجود نقابات عدة لنفس الحرفة ، أو حتى فى نفس المنشأة .

وتبدو الطبيعة الخاصة للنقابات الرأسمالية ،كذلك ، فى تحديد الوسائل التى تملكها هذه النقابات فى عملها لتحقيق أهدافها ، فهى تملك أن تناقش وأن تبرم عقود العمل المشتركة (الاتفاقيات الجماعية) مع أصحاب الأعمال باسم العمال الذين تمثلهم ، وهى الاتفاقيات التى تضع دستورا ثابتا لعلاقات العمل الفردية بين هؤلاء العمال ، وبين من يلتزم بها من أصحاب الأعمال . كما أن هذه النقابات تمثل العمال وتتحدث باسمهم فى تسوية ما يثور من منازعات بينهم ، كطبقة ، وبين أصحاب الأعمال (المنازعات الجماعية) ، وذلك بالاشتراك فى اجراءات التوفيق والتحكيم .

وللنقابات الرأسمالية ، اذا لم تجد الوسائل السلمية السابقة ، أن تلجأ الى وسائل الاكراه والضغط ، فتأمر العمال بالاضراب لتحمل أصحاب الأعمال على الاذعان لمطالبهم ، ولتحمل الدولة على التدخل لارغام أصحاب الأعمال على الاستجابة لهذه المطالب ، ولذا يعد الاضراب أداة هامة من أدوات الصراع ، يجب أن يسلم بحق النقابات فى استخدامها فى ظل النظام الرأسمالى ، بل انه يعتبر فى هذا النظام حرية من الحريات العامة .

النقابية فى النظام الاشتراكى :

وأهداف النقابات العمالية فى النظام الرأسمالى ، وهى حماية مصالح العمال باعتبارهم طبقة من طبقات المجتمع ، وتمثيلهم فى مواجهة الطبقات الأخرى التى تشتبك معهم فى الصراع الاجتماعى ، لا يمكن أن تكون هى نفسها أهداف النقابات فى النظام الاشتراكى ، حيث يختلف البنيان الاقتصادى والاجتماعى اختلافا أساسيا عنه فى ظل الرأسمالية ، فالاشتراكية تقتضى أن تتملك الجماعة أدوات الانتاج ، فتصبح بذلك صاحب العمل الوحيد ، ويختفى أصحاب الأعمال من الأفراد ، ويصبح المجتمع كله مجتمعا متجانسا لا يقوم التناقض بين مصالح فئاته ، ولا يستعر فيه أوار الحرب الطبقية ، ولذا لا يتصور أن تكون الغاية الأساسية من وجود نقابات العمال فى مثل هذه الجماعة ، هى الدفاع عن مصالح

هؤلاء العمال ، فى مواجهة المنشآت والمؤسسات التى يعملون فيها ، أو فى مواجهة الدولة . فالسلطة السياسية تكون ، فى الدولة الاشتراكية ، بين أيدى العاملين ، ولذا تصف الدول الاشتراكية نفسها بأنها دكتاتوريات الطبقة العاملة ، وليس من المتوقع فى مثل هذه الدولة أن ينشأ الصدام بينها وبين العمال ، لأن أهم خصائص النظام الاشتراكى ، وأهم غاياته ، هى حماية حقوق الشعب العامل ، مما يقتضى أن تزول ، فى ظل الاشتراكية أهمية وظيفة النقابات باعتبارها ممثلة للعمال ومدافعا عنهم وحاميا لمصالحهم ، وهى الوظيفة التى تعتبر فى النظام الرأسمالى ، أساس العمل النقابى ، فينعدم كل مبرر لوجود النقابات ، فى صورتها الرأسمالية ، فى المجتمع الاشتراكى .

ولكن هذا لا يعنى أن النقابات تفقد ، بصورة مطلقة ، كل أهمية لها فى البلاد الاشتراكية بحيث لا تبدو حاجة الى وجودها ، ذلك أن السعى الى تحسين المركز المادى والأدبى والأحوال الاجتماعية للشعب العامل ، ورفع مستوى معيشته ومستواه الثقافى ، يظل غاية أساسية للمنظمات النقابية فى هذه البلاد ، ولكن تغير النظام الاقتصادى والظروف السياسية يفرض مضمونا « لمصلحة الشعب العامل » فى البلاد الاشتراكية يختلف عن هذا المضمون فى البلاد الرأسمالية ، فتختلف بالتالى وسائل العمل النقابى وأهدافه ، فى ظل أحد النظامين عنها فى ظل الآخر .

فمصلحة الطبقة العاملة فى النظام الرأسمالى تتمثل فى أهمية ما تنجح فى الحصول عليه من المزايا ، وما تتخفف منه من الأعباء والالتزامات ، أى تتمثل فى المكاسب التى يحققها العمال فى مواجهة أصحاب الأعمال ، وذلك دون اعتبار لما يقدمه العمال نظير هذه المكاسب ، بل ان النجاح فى تحقيق هذه المصالح يكون أكمل لو كانت بلا مقابل على الاطلاق ، ومصالح أصحاب الأعمال ، من الناحية الأخرى ، تتخذ هذا الطابع الفردى أو الأنانى نفسه ، ومن هنا نلمس كيف أن النظام الرأسمالى هو نظام تناقض المصالح بين رأس المال والعمل ، أو هو نظام الصراع بين الطبقات .

أما الاشتراكية ، فانها تدمج المصالح الخاصة للعامل بمصلحة المشروع العام الذى يعمل فيه وبالمصلحة العامة ، فالانتاج فى النظام الاشتراكى هو لمصلحة الجماعة كلها لا لمصلحة فرد أو أفراد معينين . والدولة باعتبارها صاحبة عمل ، تقف من العامل موقفا يختلف عن موقف الرأسمالى الفرد ، لأنها لا تحصر همها فى الحصول على أكبر قدر من الربح ، بل تجعل من أهدافها أن تمنح العاملين أكبر قدر من المزايا مع تخفيف أعبائهم والتزاماتهم الى أدنى حد ممكن . ولكن الدولة لا تستطيع أن تحقق هذه الغايات الا فى الحدود التى يتيحها مستوى الانتاج . ومن أجل هـذا كان ازدهار الانتاج ذا أثر مباشر فى تحسين أحوال العاملين ، كما أن ما يحصل عليه العمال من مكاسب يرتبط ارتباطا وثيقا بما يقدمونه من عمل وجهد منتج ، مما يعنى أن يتوحد هدف كل من العامل والمؤسسة التى يعمل بها فى نجاح العمل وازدهار الانتاج ، فتحل روح التعاون والوئام بينهما ، محل العداء والصراع .

والعمل النقابى فى ظل الاشتراكية يجب أن يقوم على هـذا المفهوم الجديد لمعنى مصالح العمال وعلاقات العمل ، فلا يصح أن يتم تقدير هذه المصالح من وجهة نظر فردية محض ، تقصرها على المكاسب العـاجلة لأعضاء النقابة ، بل على العكس ، يجب أن يؤسس العمـل النقابى فى النظام الاشتراكى ، على تحقيق الرابطة الوثيقـة بين المصلحة الخاصة للعاملين والمصلحة العامة للجماعة بأسرها .

وهذا التصور الجديد للمصالح التى تعتبر هدف العمل النقابى ، فى ظل الاشتراكية ، يستلزم تغييرا موازيا للمضمون العام لهذا العمل ، فاذا كانت وسيلة العمل النقابى فى النظام الرأسمالى ، لحماية مصالح أعضـاء النقابة ، هى تكتيل كل العمال حول هذه المصالح والاصرار على المطالب المحققة لها ، وفرض هذه المطالب ، عند الضرورة ، بالقوة على أصـحاب الأعمال وعلى السلطة العامة ، مع استبعاد أى تأثير للأفكار السـياسية ، بقدر الامكان ، ومع اطراح كل اعتبار للمصلحة العامة للجمـاعة ، فعلى العكس ، يتركز النشاط الرئيسى لنقابات المجتمع الاشتراكى فى اعـداد أعضاء النقابات للقيام بدورهم الانتاجى خير قيام ، عن طريق التـوعية

المهنية والقومية ، فتنظم الرقابة على العاملين فى أداء واجباتهم فى الانتاج ، بل تشارك النقابات فى رسم السياسة الاقتصادية والاجتمـــاعية للدولة ، بالمعاونة فى اعداد الخطة الشاملة ، وهى الظاهرة المميزة للنظم الاشتراكية ، كل هذا فى سبيل أن يتحقق ازدهار الانتاج ، فتتحسن ، تلقائيا أحـــوال الشعب العامل .

وهكذا يبدو أن لنقابات العاملين فى النظام الاشـــتراكى ، وظائف تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى تكون لها فى النظام الرأســمالى ، كما أن وسائل العمل النقابى تتأثر تأثرا واضحا بهذا الاختلاف فى وظائف النقـــابات .

وظائف النقابات الاشتراكية :

يمكننا الآن ، فى ضوء تحديد المضمون العام للعمل النقابى الاشتراكى أن نحدد هذه الوظائف بما يأتى :

أولا : تعتبر النقابات فى النظام الاشـــتراكى ، أداة هامة للتـــوعية الفكرية والسياسية وهنا يظهر أول خلاف بين وظائف النقابات الاشتراكية ووظائف نقابات النظام الرأسمالى التى يقوم نشاطها على الفصل التام بين العمل النقابى والنشاط السياسى . فالاشتراكيون يرون فى النقـــابات « مؤسسات ثقافية لتكوين الجماهير مما يجعلها مدارس لتعليم الحـــكم والادارة ، أى مدارس للاشتراكية » (لينين) ، ولذا فان النقـــابات فى النظام الاشتراكى لا تحصر اهتمامها فى المصالح المادية لأعضـــائها ، بل ينشأ لها دور أكثر شمولا تلتزم بموجبه أن تعد العمال للمشاركة المباشرة الواعية فى بناء وازدهار النظام الاشتراكى ، وتثبيت دعائمه .

ولذلك فمن الأعمال الهامة للنقابات الاشتراكية أن تساهم فى الحركة الثقافية والسياسية فى صورتها الجديدة ، « ودور هذه النقابات ، باعتبارها منظمات تعمل لبناء النظام الاقتصادى والاجتماعى ، وتسعى من أجل تقدم الروابط المادية والاجتماعية ، يصبح دورا هاما وعاملا فعـــالا لازدهار الاشتراكية ، ذلك أن النقابات ، وهى منظمات جماهيرية تضم الأغلبية العظمى من الطبقة العاملة ، تعتبر ، خصوصا فى البـــلاد النامية ، أدوات

ذات تأثير قوى فى نشر الوعى الاشتراكى . وتقدم الاشتراكية يقوى الدور السياسى والنشاط الفكرى للعاملين ومن واجب النقابات كقوة مستقلة ، وبالاتفاق مع المنظمات الأخرى سياسية كانت أو اجتماعية ، أن تهيىء السبيل لقيام علاقات اشتراكية حرة » .

ولكن هذا لا يعنى ادماج النقابات فى المنظمات السياسية ، بل على العكس ، فان الفصل بينهما يجب أن يبقى ، وان كان من الواجب ، فى نفس الوقت ، أن تقوم بينهما روابط وثيقة تضع العمل النقابى داخل اطار العمل السياسى . وهذا فقد جاء فى مقدمة النظام الأساسى للنقابات السوفييتية (الذى صدق عليه مؤتمر النقابات فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٩) أن « النقابات السوفييتية منظمات عامة للجماهير ، ليست لها صفة الحزب ولكنها تؤدى وظائفها وفقا لتوجيهات الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى باعتباره قوة منظمة توجه المجتمع السوفييتى » ، وأن النقابات فى الاتحاد السوفييتى تكتل جماهير العمال والمستخدمين حول الحزب وتجندهم للكفاح من أجل بناء المجتمع الشيوعى .

وهذه الأهمية التى تتوافر للنقابات ، باعتبارها تجمعات جماهيرية ، تقتضى انضمام أكبر عدد من العاملين اليها ، ولكن النظم الاشتراكية لا تقرر اجبارية الانضمام الى النقابات بل تترك للعامل حرية كاملة فى ذلك (المادة الأولى من نظام النقابات السوفييتية) .

ثانيا : تنشأ للنقابات ، فى النظام الاشتراكى ، وظائف اقتصادية عامة ، اذ تلتزم بأن تضع نفسها فى خدمة الأجهزة الاقتصادية العامة التى تقود الانتاج . فالاقتصاد فى الدول الاشتراكية اقتصاد مخطط ، ولذا فان الدور الاقتصادى للنقابات يتمثل فى المشاركة فى وضع الخطة والمعاونة على تنفيذها فى الآجال المحددة ، وفى هذا السبيل تعمد النقابات الى مناشدة العمال تحقيق أكبر انتاج وأجوده ، والى اثارة روح المنافسة والتفوق ، وخلق الرغبة فى الابداع ، وتمييز عمال الطليعة ومكافأتهم وكذا أولئك الذين يحققون معدلات عالية للانتاج ، فتصبح مهمة النقابات ، على وجه الخصوص ، رقابة أعمال الانتاج ورفع معدلاته بقصد تجاوز الخطة وسبقها .

وجعل رقابة الانتاج احدى الوظائف الأساسية للنقابات ، يقتضى أن يعهد الى النقابات بالاشراف على تنظيم العمل ، وكذا أن تكون لها سلطة تأديب من يخالفون التوجيهات التى تصدرها النقـابات فى قيامها بهـذه الوظيفة . كما تنشأ على عاتق العامل النقابى واجبات عدة تتصل بالنشاط الاقتصادى للنقابات ، نستطيع أن نضرب مثلا لها ما يضعه النظام الأساسى للنقابات فى الاتحاد السوفييتى من واجبات على عاتق العـامل النقابى ، فهو يقضى بأن عليه :

(ا) أن يقدم الجهد الدائب لتحقيق مزيد من التقدم للاقتصاد الوطنى لكى ينجز كل مشروع ومصنع وفريق ، مشـــاريعه الانتـاجية والتزاماته ، وحتى تظل انتاجية العمل فى ارتفاع مطرد .

(ب) أن يحمى الأملاك العامة الاشتراكية باعتبارها مصدرا لثروة الأمـة وقوتها ، ومورد الحياة الرغدة لكل العاملين ، وأن يحتـرم تنظيم العمل وأن يناهض كل مظاهر الاخلال بالأمن ذاكرا دائما أن كل مخالفة للنظام تضر بمصالح الدولة ومصالح الشعب .

(جـ) أن يعمل على رفع مستواه الثقافى والفنى والمهنى ، وأن يحذق عمله وأن يحرص على العلم بالوسائل المتقدمة للعمل ، وأن يسعى لتكميل مهارته الفنية وأن يتلافى حوادث العمل ويعمل على تجنب عيـوب التقسيم الفنى للعمل .

(د) أن يكشف عن أسباب نقص الانتاج وأن يحاول علاجها .

واخلال العامل بأى من هذه الالتزامات يعتبر اخلالا بالتزاماته كنقابى ويؤدى الى محاكمته تأديبيا وفصله من النقابة ، مما يعنى حرمانه من عديد المزايا التى يكفلها له انتماؤه اليها (وهى المزايا التى تعددها المادة ٤ من نفس النظام الأساسى) ، ومنها على الخصوص زيادة التأمينات الاجتماعية وأولوية الحصول على حق الاقامة فى منـــازل الراحـة (العطلات) والمصحات ، وقبول أطفاله فى دور الحضانة ومخيمات الرواد ، والمساعدات المـالية من النقابة وخدمات مؤسساتها الثقافية والرياضية .

أما عقـــود العمل المشتركة (الاتفاقيات الجماعية) التى تستخدمها نقابات العمال فى النظام الرأسمالى لتحقيق حماية أعضائها ، بالاتفاق على دستور لتنظيم علاقة هؤلاء الأعضاء بأصحاب الأعمال الذين يبرمون هذه العقود مع النقابة ، يراعى فيه أن يكفل للعمال شروطا مجزية للعمل ، هذه العقود التى لا تقوم اليها حاجة فى النظام الاشتراكى ، تتخذها النقـابات الاشتراكية أداة لتحقيق رسالتها فى النطاق الاقتصادى ، ولضمان انجـاز خطة الانتاج بل ولسبقها ، ولذا فان ادارة المشروع العام تبرم مع اللجنة النقابية للعمال فيها اتفاقات جماعية (عقودا مشتركة) ، تضع على كل من جانب الادارة وجانب العمال التزامات تهدف الى تحقيق هذا الغرض ، فتتعهد الادارة ، بهذه الاتفاقات ، بتدبير التـــدريب المهنى للعمـال ، وبالاشراف على توزيع اليد العاملة وتنظيم الوقاية من اصـابات العمل ، وتحسين الظروف الصحية للعمل ، وتجنب أوجه النقص فى النواحى الفنية وكفالة الخدمات الثقافية ودفع أجور اضافية عن زيادة الانتـــاج . وفى مقابل ذلك يتعهد العمال بتكوين جماعات المبدعين وفرق عمال الطليعة فى الانتاج ، وتنظيم الدعوة الى زيادة الانتاج بين العاملين ، والتعهـــد بتحقيق معدلات ومستويات جديدة لهذا الانتاج . ومن الواضح أن مثل هذه العقود تختلف اختلافا جوهريا عن العقود المشتركة المعروفة فى النظام الرأسمالى ، وأن الشبه لا يقوم بينهما الا فى أطراف العقد وفى تسميته .

فمنطق النظام الاشتراكى هو وحدة الهدف بين النقـابات وادارات المشروعات أو المؤسسات العامة ، فلا يقوم فى ظله ، ذلك التناقض بين مصالح العمال وأصحاب الأعمال ، وهذا هو الذى يفسر اشـتراك العمال والمهندسين وموظفى الادارة ، بدور ايجابى ، فى ادارة وازدهار المشروع الذى يعملون فيه حتى يصلوا الى خير النتائج بفضل الحمية والابتـكار اللذين يزيلان كل عقبة أمام زيادة الانتاج ، التى هى ســـبيل ازدهار الاقتصاد العام .

وهـــذا الدور الاقتصادى الهام للنقابات ، يغير تغييرا أساســـيا من وظائفها كما تتحدد فى النظام الرأسمالى ، كما يؤثر على الوسائل التى تلجأ

اليها فى العمل النقابى ، فاذا كان عمل النقابات الرأسمالية أن تحمى مصالح أعضائها ولو أحوج الأمر الى الاضراب ، فان هذه الصورة لا يمكن تحققها فى النظام الاشتراكى حيث يعتبر الاضراب تخريبا خطيرا للمصلحة العامة ، ومن ناحية أخرى فهو عمل لا ضرورة له ولا وجه فى هذا النظام ، بسبب ارتفاع التناقض بين مصالح العمال ومصلحة المشروع العام مما ييسر حل أية مشاكل تثور حول الأجور أو حول ظروف العمل ، بما يتفق مع المصلحة العامة ، وذلك عن طريق المفاوضة التى تسودها روح التعاون والود ، لا روح الصراع والكراهية ، ولذا فليس من المستغرب أن يمنع الاضراب فى النظم الاشتراكية دون أن يعد هذا المنع اعتداء على حرية من الحريات العامة ، كما يمكن أن يعتبر فى النظام الرأسمالى ، فتحريم الاضراب نتيجة طبيعية تتفق مع صورة البناء الاقتصادى فى البلاد الاشتراكية ، فضلا عن أن قوانين هذه البلاد تعنى بأن تنظم ، كما هى الحال فى التشريع السوفييتى ، حل المنازعات الجماعية حول ظروف العمل والأجور وغير ذلك بطريقة سريعة وحاسمة وسلمية أيضا .

ثالثا — اذا كانت النقابات فى النظام الاشتراكى وثيقة الصلة بالمنظمات السياسية الاشتراكية ، واذا كانت هذه المنظمات السياسية وثيقة الصلة بأجهزة الدولة ، فان النقابات فى هذه الحال ، لا تكون بعيدة عن الأجهزة الادارية للدولة أو فى وضع صراع أو عداء لها ، ولذا ليس من الغريب أن يعهد الى النقابات ، فى النظام الاشتراكى ، ببعض أو حتى بكل اختصاصات الادارة العامة فى مسائل العمل ، وهذا ما حدث فعلا فى الاتحاد السوفييتى ، فقد بدأت اختصاصات الادارة فى الانتقال تدريجا الى النقابات حتى تم نقلها جميعا اليها فى سنة ١٩٣٣ ، فألغيت قومسيرية الشعب للعمل ، وجعلت اختصاصاتها للمجلس المركزى للنقابات السوفييتية ، وبذا صارت للنقابات فى الاتحاد السوفييتى سلطة القيام بالأعمال التى تباشرها وزارات العمل فى البلاد الرأسمالية ، فأصبح لها حق تفتيش العمل للتأكد من تطبيق قوانينه ؛ فهى تراقب تطبيق القواعد الخاصة بالأجور ، ومدة العمل ، وصحة العمال وسلامتهم ، كما تقوم

بادارة صناديق التأمينات الاجتماعية خصوصا فيما يتعلق بتعويضات الأمد القصير ، كمعاونات المرض والولادة والوفاة .

ولما كان للنقابات الاشتراكية ، أن تسهم فى رسم خطة الانتاج ، فلا مانع من أن تشارك أيضا فى صياغة القوانين الخاصة بشئون الانتاج والعمل والأحوال المعيشية والثقافية ، وتنص على حقها فى ذلك مقدمة النظام الأساسى للنقابات السوفييتية ، وهى تجعل للنقابات السوفييتية كذلك أن تشارك « فى تخطيط وتنظيم أجور العمال والمستخدمين ، وفى وضع أنظمة دفع الأجور وفق المبدأ الاشتراكى للدفع حسب مقدار العمل المقدم ونوعه » .

رابعا — لا تقتصر وظيفة النقابات فى البلاد الاشتراكية على التوعية السياسية ، والاهتمام بمسائل الانتاج ، ومباشرة بعض اختصاصات الادارة فى الرقابة على تطبيق قوانين العمل ، بل تقوم النقابات كذلك بتدبير كثير من الخدمات المهنية والثقافية والاجتماعية والصحية لأعضائها من العاملين ، فتساعد العمال على تكميل مهاراتهم الفنية بتنظيم تدريبهم المهنى ، وتسعى الى تحسين الخدمات الطبية لهم ولأسرهم ، كما تشرف على المصحات ودور الاستجمام ، كما تقوم بما يعين على انجاز مشروعات بناء المساكن والمرافق العامة ، ومراكز الثقافة ، وتحسين أعمال المطاعم والمخازن والخدمات العامة والمواصلات . وتقدم المعاونات المادية للعمال والمستخدمين ، وتنظم صناديق المعونة المتبادلة ، وتقوم بالنشاط التربوى والثقافى بين العمال والمستخدمين وأسرهم ، وتعين أعضاءها على ترقية مستواهم التعليمى والفكرى ، وتدير صحافتها الخاصة ، كما تفتح النوادى ودور وقصور الثقافة والمراكز الرياضية والمكتبات ، وتشجع الهوايات الفنية والرياضة البدنية والرحلات ، مما تنص على كثير منه مقدمة النظام الأساسى للنقابات فى الاتحاد السوفييتى .

خامسا — تستبقى النقابات فى النظام الاشتراكى ، وظيفتها فى تمثيل أعضائها فى نطاق ضيق يجعل قيامها بهذا التمثيل وظيفة ثانوية الأهمية ، بالنسبة لوظائفها الأخرى ، ولذا تنص النظم الأساسية للنقابات فى البلاد

الاشتراكية على أن النقابات تطرح نيابة عن العمال والمستخدمين قضـــايا العمل والمعيشة والثقافة أمام هيئات الدولة والمنظمات العامة .

كما أن هذه الوظيفة التمثيلية تبدو كذلك فى تدخل النقابات فى تسوية بعض منازعات العمال مع ادارة المؤسسة التى يعملون فيها ، قبل عرض هذه المنازعات على القضاء ، وذلك أمام اللجان المشتركة التى تتشكل من ممثلى ادارة المؤسسة وممثلى العمال ، كما هى الحال فى النظام السوفييتى أو النظام التشيكوسلوفاكى .

واذا أردنا أن نحدد ، باختصار ، وبترتيب الأهمية ، وظائف النقابات فى البلاد الاشتراكية فانه يمكننا أن نتخذ من تعداد هذه الوظائف كما قرره المؤتمر العاشر للنقابات السوفييتية أساسا لهذا التحديد ، وقد جعل هذا المؤتمر وظائف النقابات فى الاتحاد السوفييتى على النحو الآتى : —

١ — تنظيم الدفع الاشتراكى لتحقيق وتجـاوز خطة الانتـاج وزيادة الانتاجية وتخفيض تكاليف الانتاج .

٢ — المشاركة فى وضع نظام الأجور ومعدلات العمل لترقية الانتاج مع مراعاة المبدأ الاشتراكى فى ضرورة المكافأة على قدر العمل .

٣ — تشجيع العمال على استكمال وترقية مهارتهم المهنية .

٤ — ابرام العقود المشتركة (الاتفاقيات الجماعية) .

٥ — الاشراف على تطبيق قوانين العمل واحتياطات سلامة العمال .

٦ — ادارة ميزانيـة التأمينـات الاجتماعية ، والمنظمـات الثقافيـة والاجتماعية .

٧ — تنمية الثقافة السياسيةوالفكرية والتربويةوالعلميةلأعضاء النقابات .

٨ — حفر اليد العاملة من النساء الى المعاونة فى تعليم الأطفال .

٩ — تمثيل العمال فى مواجهة ادارات الدولة فى كل ما يهم العمل .

وقد أعاد هذا المؤتمر ، فى دور انعقاده الثـانى عشر ، موافقتـه على أهداف النقابية الاشتراكية بهذه الصـورة فى النظام الأساسى للنقـابات

السوفييتية الذى أقره فى مارس سنة ١٩٥٩ وزاد على الوظائف السابقة ، قيام النقابات على تقريب العاملين من الايديولوچية الاشتراكية ومضاعفة الجهد المبذول للوصول الى الشيوعية .

ومن التعداد السابق لوظائف النقابات يتبين أن الدور الأساسى للنقابات فى البلاد الاشتراكية هو التنظيم encadrement أما تمثيل الأعضاء ومصالح العمال فدور ثانوى قليل الأهمية . ومنه يتبين أيضا أن الخلاف بين تنظيم النقابات فى الديموقراطيات الرأسمالية والديموقراطيات الاشتراكية ، خلاف جوهرى لا يمكن أن تزيله أية محاولة للتوفيق ، لأنه ليس خلافا فى النواحى الفنية لهذا التنظيم ، بل هو خلاف سياسى يقوم على مفهومين متعارضين كل التعارض لكل من الديموقراطية والحرية .

ويعلق الاشتراكيون أهمية كبرى على دور النقابات فى مرحلة التحول الاشتراكى (وبناء الاشتراكية) ، وهم يجعلون كسب تأييد العمال للنظام الاشتراكى ، وضمان معاونتهم فى تحقيق التحول الاشتراكى ، أول مهام النقابات فى تلك المرحلة ، ويرون أن ذلك يكون بالدعوة التى تقوم على التثقيف والتعليم والتوعية ، وغرس الايمان بالاشتراكية فى نفوسهم بتوضيح معناها ونتائجها فى كل مجال ، ودراسة تجارب النجاح والفشل فى عمليات البناء والانشاء ، لزيادة الانتاج ولرفع انتاجية العمل ، وانشاء المصانع وتنمية الزراعة ، ولرفع مستوى الثقافة المهنية والسياسية للشعب العامل ، تلمسا لطريق الصواب . والنقابات تشترك فى هذا الواجب مع المنظمات السياسية والتعليمية الأخرى ، ولكن دور النقابات يظل دورا قياديا بارزا ، ذلك أن الشعب العامل هو عماد الاشتراكية ، وخيره هو هدفها الأول ، والنقابات باعتبارها منظمات جماهيرية للعمال ، يجب أن تكون فى الطليعة بين الداعين الى الاشتراكية والمناضلين عنها ، والساعين الى تطبيق مبادئها فى أحكم صورة وأتمها .

ويعنى النظام الأساسى للنقابات اليوغوسلافية ، الذى أقر فى سنة ١٩٥١ ، بابراز دور النقابات فى بناء الاشتراكية ، فينص على أن غرض النقابية فى يوغوسلافيا هو تجميع أكبر عدد ممكن من العمال والمستخدمين ،

ومنحهم دورا ايجابيا ، فى كل مسائل النشاط الاقتصـــادى والاجتماعى والسياسى ، وبذا تتشكل قوة من أهم القوى اللازمة لبنـــاء الاشتراكية ، ودوام الازدهار للديموقراطية الاشتراكية .

الاشتراكية والتنظيم النقابى :

لاحظنا من قبل أن المبادىء التى تسود التنظيم النقابى تتصل أوثق الاتصال بالوظائف التى تقوم بها النقابات ، فالوظيفة التمثيلية للنقابة فى ظل النظام الرأسمالى ، تجعلها اطارا للصراع الطبقى الذى يدور فى هـــذا النظام ، مما يفسر ظهور قواعد تنظيم النقابات فى صورة تتفق مع هـــذا الطابع ، كفكرة حرية النقابات واستقلالها عن السلطة العـــامة ، فى نشوئها وفى مباشرتها لنشاطها ، وكذا مبدأ تعدد النقابات كوجه من أوجـــه هذه الحرية ، فهى أفكار ومبادىء وثيقة الصلة بالوظيفة الرئيسية للنقـــابات كأدوات للمطالبة بحقوق أعضائها ، ولحمايتهم . واذا كنا قد لمسنا الخلاف الجـــوهرى فى وظائف النقابات فى ظل الاشتراكية ، فمن الطبيعى أن نجد لهذا الخلاف صدى فى القواعد والأفكار والمبادىء التى تحـــكم تنظيم النقابات فى البلاد الاشتراكية .

فحق تكوين النقابات يعتبر فى ظل النظام الرأسمالى ، وبالنسبة للعمال بوجه خاص ، حرية عامة وحقا دستوريا ، وهذا الاعتبار وثيق الصلة بوظيفة النقابات الرأسمالية كأداة للمطالبة بحقوق أعضائها ، ولكن زوال أهمية هذه الوظيفة فى النظام الاشتراكى ، لا يعنى الاستغناء عن النقابات فى هذا النظام ، فالنقابات تتحول فى ظل الاشتراكية الى اطار للعمـــل القـــومى للعمال ، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولذا يظل الانضمام اليها حقا من الحقوق ، وان كان معنى الواجب يظهـــر فيه فى نفس الوقت ، لما يبرز فى نشاط النقابات من طابع وطنى . ولكن فكرة الواجب هذه لا تعنى اجبار العاملين على الانضمام الى النقابات ، اذ تظل لكل عامل حريته فى الانضمام الى النقابة أو الانسحاب منها كما يريد ، وان كان قيام الحركة النقابية الاشتراكية على أساس عقائدى ، وكذا الميزات الهامة التى يختص بها النقابيون دون غيرهم ، تجعل الأغلبية العظمى من العاملين أعضاء فى النقابات ، مما يفسر ارتفاع نسبة النقابيين فى البـــلاد

الاشتراكية الى أكثر من ٨٠ ٪ فى حين أنها لا تجاوز ١٥ أو ٢٠ ٪ فى البلاد الرأسمالية .

واذا كانت النقابات تتحول ، فى ظل الاشتراكية ، الى مجال العمل القومى خصوصا فى مسائل السياسة والاقتصاد ، فمن اللازم أن تكون هذه النقابات على صلة وثيقة بالمنظمة السياسية التى تقوم بالدور الرئيسى فى التوجيه الاشتراكى ، حتى يتحقق التنسيق بين جهود كل الهيئات التى تعمل لنفس الهدف ، تجنبا لما قد يجره انعدام التنسيق من تبذير الجهد وبلبلة الأفكار . ولذا فان المنظمات النقابية فى البلاد الاشتراكية تتصل اتصالا وثيقا بالحزب الاشتراكى فيها ، الذى يشرف على نشاطها ويقود كل القطاع الفكرى للنشاط النقابى كما ينظم انتخاب القادة النقابيين . ولكن ليس معنى هذا ، على أية حال ، قصر عضوية النقابة على أعضاء الحزب أو تحويل جميع أعضاء النقابات الى أعضاء الحزب ، بل تحتفظ كل من النقابة والمنظمة السياسية باستقلالها ، وتظل الصلة بينهما صلة تعاون وثيق ، مع التزام النقابات للخطوط التى ترسمها المنظمة السياسية للنشاط النقابى .

واذا كان من المتصور أن يقصر الحق النقابى ، فى النظام الرأسمالى ، على العاملين فى القطاع الخاص دون العاملين فى القطاع العام ، أو أن يحرم منه موظفو الدولة والهيئات العامة ، فان هذا القصر أو الحرمان لا يمكن تبريره مع الصورة الاشتراكية للنقابات ، حيث تزول وظيفتها كجهاز للمطالبة بالحقوق والامتيازات ، لتصبح ذات دور فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ولتكون أداة للرقابة على تنفيذ الخطة ، ولسد النقص فى الثقافة القومية المهنية لأعضائها . ذلك أن تجمع الموظفين فى نقابات لها هذه الوظائف الجديدة ، لا يمكن أن يعد خطرا على نظام الادارة فى الدولة أو انتظام سير المرافق العامة ، ذلك أن هذه الوظائف للنقابات الاشتراكية تجعل من النقابة معينا للدولة فى الرقابة على الموظفين وأداة للتوفيق بين مصالحهم كأفراد وبين المصلحة العامة للجماعة ، فضلا عن أن زوال القطاع الخاص (أو ضموره الى حد كبير) فى النظام الاشتراكى ، يجعل كل العاملين أجراء للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ، مما يزيل ضوابط

التفرقة بين الموظف وغير الموظف . ويلاحظ كذلك أن ضيق المجال أمام المهن الحرة فى النظم الاشتركية المتقدمة ، التى تكفل الدولة فيها كل الخدمات التى يؤديها للأفراد أصحاب هذه المهن (أو أكثر هذه الخدمات) بوساطة أجهزة رسمية تابعة لها تضم مزاولى هذه المهن ، بالاضافة الى زوال دور رأس المال الفردى فى الانتاج ، يزيل أهمية التنظيم الخاص لهذه المهن خارج التنظيم النقابى لعام .

ولا يتصور ، بطبيعة الحال ، أن تكون هناك نقابات لأصحاب الأعمال ، فى ظل النظام الاشتراكى ، ولكن الحق النقابى ، فى البلاد الاشتراكية ، يثبت لكل العاملين وفى أوسع نطاق . ونجد مثلا للتوسع فى منح الحق النقابى للعاملين فيما يقرره نظام النقابات السوفييتية من أن العضوية فى النقابات مكفولة لجميع العمال والمستخدمين فى الاتحاد السوفييتى ، العاملين فى الصناعة والمواصلات والبناء ومراكز الخدمات والاصلاحات أو فى المزارع الحكومية أو المؤسسات والمنظمات وكذلك لجميع الطلاب فى معاهد التعليم العالى والمدارس الثانوية الفنية والمهنية . ويبدو ان القانون السوفييتى يعتبر الطلبة فى المعاهد العالية أو الثانوية الفنية والمهنية ، كالمتدربين الذين يتعلمون مهنة من المهن ، فجعل لهم الحق فى الاشتراك فى نقابتها (١) .

واستقلال النقابات عن الادارة العامة ، فى النظام الرأسمالى ، فى تكوينها وفى ممارستها لنشاطها ، يعتبر مكملا ضروريا لحريتها ، تلك الحرية التى تدفع عن نقابات العمال ، فى هذا النظام ، تدخل الدولة فى شئونها لتعرقل نشاطها فى حماية الطبقة العاملة .

ومن الواضح أن هذا الاستقلال المطلق ، قد يوجد له مبرر قوى فى ظل النظم غير الاشتراكية ، بسبب ما يقوم معها من تناقض المصالح بين العمال والحكام ، أما فى ظل الاشتراكية ، حيث يزول هذا التناقض ، فان فكرة استقلال النقابات تفقد كثيرا من أهميتها ، ومن ناحية أخرى فان

(١) انظر اشارة الى المناقشات حول الحق النقابى للطلبة ، فى فرنسا ، فى مقالتنا عن النظام القانونى للنقابات فى المغرب ، مجلة القانون والاقتصاد السنة ٣٤ عدد ١

حرص النقابات على استقلالها عن الدولة فى بعض البلاد الرأسمالية ، يرتبط باللون السياسى الذى يصطبغ به نشاط بعضها فى ظل نظام تعدد النقابات .

ذلك أن كثيرا من البلاد الرأسمالية تقيم تنظيم النقابات فيها على أساس تعدد هذه النقابات ، فيجوز لكل عدد من العمال أن ينشئوا لهم نقابة خاصة بهم ولو كانت لمهنتهم أو مهنهم نقابة أو نقابات قائمة . وقد دافع البعض عن تعدد النقابات باعتباره مظهرا من مظاهر الحرية النقابية ، ولكن البعض الآخر دافع عن وحدة النقابة فى نطاق مبدأ الحرية النقابية نفسه . وأقوى ما يوجه ضد مبدأ التعدد من حجج هو أنه يفتت الحركة النقابية ويعرقل العمل النقابى ، ولذا أخذت كثير من الدول غير الاشتراكية بمبدأ وحدة النقابة . وهذه الوحدة هى التى تتفق مع الوظائف الاشتراكية للنقابات كمؤسسات جماهيرية تقود الشعب العامل فى طريق الاشتراكية ، ولذا تأخذ بها كل البلاد الاشتراكية ، فلا يباح تكوين أكثر من نقابة واحدة لكل صناعة أو مهنة ، بل قد تكون النقابة الواحدة نقابة عدة صناعات أو مهن مما يجعل عدد النقابات قليلا ، نسبيا ، فى البلاد الاشتراكية ، وقد قدر عدد النقابيين فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٤٩ بأربعين مليونا ، ولم يزد عدد النقابات التى تضمهم عن خمسين نقابة (١) ، تجمع كل العاملين فى الفروع المهنية التى تختص بها ، بلا تمييز .

ولكن ليس معنى وحدة النقابة أن يناط العمل النقابى بهيئات نقابية مركزية ، ذلك أن الوحدة الأساسية فى التنظيم النقابى الاشتراكى ، وهى اللجنة النقابية للمؤسسة أو المنشأة التى تجمع كل العاملين فيها من عمال ومهندسين وموظفين بالادارة ، فتضم بذلك كل العاملين من الحارس وعامل النظافة الى المدير ، هى التى تقود العمل النقابى فى هذه المؤسسة وتؤدى وظائف النقابات فى نطاقها . والواقع أن اللجنة النقابية للمؤسسة أقدر ، بسبب صلتها المباشرة بأعضاء النقابة فى المؤسسة ، على تحقيق الأهداف الجديدة للعمل النقابى فى التوعية الاشتراكية ودفع عجلة الانتاج فى المشروعات المملوكة للشعب العامل . ويلاحظ أن التنظيم النقابى يستمر بعد ذلك صعودا الى المستويات الأعلى ، فهناك المنظمات النقابية الاقليمية التى

(١) صارت بعد ذلك ٢٢ نقابة تضم ٧٠ مليونا من النقابيين .

تضم اللجان النقابية للمؤسسات فى مدينة أو اقليم معين ، وهناك بعد ذلك النقابة العامة التى تمثل مهنة أوعدة مهن مرتبطة ، ومن كل النقابات العامة يتكون الاتحاد العام للنقابات . وبجانب هذا التنظيم الرأسى بين المنظمات النقابية لنفس الحرفة أو مجموعة الحرف يوجد تنظيم أفقى ، يتمثـــل فى اتحادات المدن أو الأقاليم التى تضم ممثلين للجان النقابية أو النقـــابات الفرعية للمهن المختلفة ، فى المدينة أو الاقليم .

والاعتماد على اللجنة النقابية للمؤسسة أو المصنع أو المزرعة فى النظام الاشتراكى ، يرتبط بوظيفة النقابات فى هذا النظام ، فى النواحى القومية والاقتصادية والثقافية ، فالنقابة الرأسمالية لاتجعل أهمية كبيرة للمنظمات النقابية فى المؤسسات لأن وظيفة هذه النقابات كأداة للمطالبة والكفاح ، تجعل الأهمية للهيئات النقابية العليا التى تتركز فيها الصفة التمثيلية للقوة العاملة الكبرى ، فتكون قراراتها وأعمالها دون قرارات وأعمال المنظمات النقابية الدنيا . موضع العناية من الدولة أو من أصحاب الأعمال .

بقيت مســـئلة أخيرة نشير الى تأثير الوظائف الجـــديدة للنقابات فى النظام الاشتراكى عليها ، وهى صلة المنظمات النقابية بالمؤسسات التى يعمل فيها أعضاؤها ، ففى النظام الرأســـمالى يعتبر استقلال النقابة عن المؤسسة ، بل وعن المنظمات النقابية الأخرى ، وجها من أوجـــه الحرية النقابية ، ولذا نصت الاتفاقية الدولية رقم ٩٨ التى أبرمت فى نطاق منظمة العمـــل الدولية على ضرورة حماية النقابة من سيطرة صاحب العمـــل أو منظمات أصحاب الأعمال ، عليها ، أو التدخل فى شئونها ، وقد أوردت الاتفاقية فى نصوصها من أمثلة التدخل « دعم النقابة بالوسائل المالية » لوضعها تحت هذه السيطرة ، مما يجعل حصول النقابات على معـــاونات مالية من المؤسسات مخالفة صريحة لمبادىء التنظيم النقـــابى فى البـــلاد الرأسمالية ، ولذا فالمورد الأساسى لأموال النقابات فى هذه البلاد هو ما تحصـــل من اشتراكات الأعضـــاء التى يؤدونها باختيارهم ، والتى لا يمكن الزام المؤسسات التى يعملون فيها باقتطاعها من أجورهم توفيرا للحرية النقابية ، وقد نص الشارع الفرنسى فى قانون صادر ١٩٥٦ صراحة

على تحريم هذا الاقتطاع . ولذلك فان الموارد المالية للنقابات فى البلاد الرأسمالية تكون قليلة خصوصا اذا راعينا عدم انتظام الأعضاء فى الوفاء باشتراكاتهم ، وقد عالج القانون المصرى هذه الحال فنص على التزام أصحاب الأعمال باقتطاع اشتراكات العضوية من الأجور لحساب النقابة ، ضمانا للانتظام فى الموارد المالية للنقابات .

ولكن هذا الحذر من قبل النقابات ، حيال أموال المؤسسة ، يصبح أمرا لا محل له فى النظام الاشتراكى ، حيث يزول التعارض بين مصلحة النقابة ومصلحة المؤسسة حيث يسعيان الى هدف واحد ، هذا بالاضافة الى كثرة الأعباء التى تفرضها الوظائف الجديدة للنقابات ، ولذلك فان من حق النقابة أن تحصل على جزء هام من مواردها من أموال المؤسسات ، وقد أصبحت مملوكة للشعب ، وهذا ما تقرره قوانين النقابات فى الدول الاشتراكية ، والنقابات السوفيتية مثلا ، تحصل على اشتراك من العضو لا يزيد على ١٪ من أجره ، وتحصل فى نفس الوقت ، من كل مؤسسة على ما يساوى ٣ أو ٤٪ من الأجور الكلية فيها ، حتى يمكنها أن تغطى نفقات أوجه النشاط العديدة التى تقوم بها .

التنظيم النقابى المصرى الجديد ، والمبادىء الاشتراكية :

أعاد الشارع المصرى بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، اصدار الباب الرابع من قانون العمل ، الذى يتضمن النظام القانونى للنقابات ، مع تعديل بعض أحكامه ، والمفروض أن المقصود بهذا التعديل ، هو جعل التنظيم النقابى عندنا ، متفقا مع ما يقتضيه التحول الاشتراكى من جعل المنظمات النقابية أدوات قوية الأثر فى نجاح التطبيق الاشتراكى وبناء الاشتراكية .

وقد أعاد القانون ، فى المادة ١٦٠ من قانون العمل ، صياغة تحديد وظائف نقابات العمال ، فنص على أنها تعمل على رفع الكفاية الانتاجية لأعضائها ، وتمكينهم من الاسهام فى التطوير الصناعى ، وتصون حقوقهم ومصالحهم ، كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى ، وهى صياغة لهذه الوظائف تختلف عن تلك التى كانت تتضمنها المادة ١٦٠

الملغاة وكانت تقصر هذه الوظائف على الدفاع عن مصالح العمال وتحسين أحوالهم . كما جعلت المادة ١٦١ فى صياغتها الجديدة من وظائف المنظمات النقابية فى المؤسسات ، العمل على تسوية المنازعات الفردية الخاصة بعمال المؤسسة وبحث منازعاتهم الجماعية ، وكذا تنفيذ برامج الخدمات المختلفة التى تقررها النقابات العامة ، وهذه التعديلات تصدر عن روح التحـديد الاشتراكى لوظائف النقابات ، كما سـبق أن عرضناها ، ولكن ما زالت هناك مآخذ على القانون الجديد منها مثلا أنه يتصور قيام النقابات بالأعمال التجارية (المادة ١٧٥ من قانون العمل)

وأهم ما جاء به قانون النقابات الجديد من تعديلات فى تنظيم النقابات ، أنه جعل اللجنة النقابية للمنشأة أو المؤسسة ، الوحدة الأساسية لهـــذا التنظيم ، فسلم لها بالشخصية القانونية فى حدود ما لها من اختصاصات فى العمل النقابى ، وجعل لكل لجنة أن تختص بانفاق ٣٠٪ من ايرادها (بعد خصم المصروفات الادارية) على شئون العمال الصحية والاجتماعية والثقافية والمهنية ، وفى هذا التعديل اتجاه الى التنظيم الاشتراكى للنقابات وقد أكد القانون الجديد الأخذ بمبدأ وحدة النقابة ، كالقانون السابق ، ولكنه لم يجعل لكل مهنة أو حرفة نقابة عامة ، بل قصر تكوين النقابات العامة على مجموعات من المهن والصـــناعات المتماثلة أو المرتبطة أو التى تشترك فى انتاج واحد ، تجنبا لتفتيت جموع العمال بين المنظمات النقابية ، حتى تكون هذه المنظمات قوية قادرة على القيام بمهامها الجديدة . وقد سبقت اشارتنا الى القلة النسبية لعدد النقابات فى البلاد الاشتراكية . وقد ألغى القانون الجديد فى مصر النقابات الفرعية كمرتبة فى التنظيم النقابى ، وان كان قد أجاز للنقابات العامة أن تنشىء نقابات فرعية اذا رأت ضرورة لذلك ، فى كل محافظة توجد فيها عشر لجان نقابية للمؤسسات على الأقل ، كما أجاز تكوين اتحادات للنقابات فى المحافظات الى جانب الاتحاد العام الذى يتكون من النقابات العامة . وهذه الاتحادات الاقليمية تختص برعاية المصالح المشتركة للجان النقابية فى المحافظة والعمل على رفع الكفـــاية الفكرية والثقافية والمهنية والانتاجية للعمال ، بصرف النظر عن نوع المهن

والصناعات التى ينتمى اليها أعضاء اللجان النقابيـة الموجودة فى دائرة المحافظة .

ويلاحظ أن المادة ١٧١ من القانون الجديد لم تحدد شروط العضوية فى مجالس ادارة المنظمات النقابية ، وتركت ذلك لقرار يصـدر من وزير العمل ، وقد صدر هذا القرار مستلزما ، بين الشروط ، أن يكون عضـو مجلس الادارة عضوا عاملا فى الاتحاد الاشتراكى العربى وهو المنظمـة السياسية المسئولة عن العمل الاشتراكى فى جملته .

ولكننا نلاحظ أن للنقابية المصرية مشكلة ما زالت قائمة حتى الآن ، هى عدم اقبال العاملين على الانضمام الى النقابات ، فالنقابيون فى مصر فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ لم يبلغوا ٣٥٠ ألفا ، فى حين أن العاملين فى الصناعة والتجارة وحدهما يبلغ عددهم وفقا لاحصاء سنة ١٩٦٠ أكثر من مليونين ، بالاضافة الى العاملين فى الزراعة الذين يبلغ عددهم عدة ملايين ولا يزيد عدد النقابيين منهم عن بضعة آلاف ، خصوصا وان كل البلاد الاشتراكية تتميز بارتفاع نسبة النقابيين بين العاملين فيها فهى فى روسـيا ٨٤٪ وفى يوغوسلافيا ٧٨٪ . وقد ارتفع عدد النقابيين فى ألمانيا الشرقية بعد الحكم الاشتراكى من ١ر٥ مليون الى ٥ر٣ مليون عامل وفى الصين الشعبية من ٨٠٠ ألف سنة ١٩٤٥ الى ١٣ر٧ مليون سنة ١٩٥٧ وفى يوغوسلافيا من ١ر٧ مليون سنة ١٩٥١ الى ٤ر٥٥ مليون سنة ١٩٥٩ .

وقد حاول قانون النقابات الجديد تشجيع تكوين النقابات ، فأجاز تشكيل اللجان النقابية من عمال ينتمون الى عدة مؤسسات أو منشـآت لا تضم كل واحدة منها خمسين عاملا ، اذا بلغ عدد راغبى تكوين اللجنة النقابية خمسين عاملا ، كما أجاز تكوين اللجان النقابية للعمال الزراعيين فى القرية اذا بلغ طالبو الاشتراك فيها ثلاثين عاملا زراعيا ، أو للعمال الزراعيين فى عدة قرى تتبع مجلسا قرويا واحدا اذا بلغ عدد طالبى الانضمام اليها خمسين عاملا زراعيا ، دون حاجة الى أن يكونوا عاملين فى مؤسسة أو منشأة واحدة .

ولكننا نعتقد أن زيادة عدد النقابيين بين العاملين فى مصر ، تحتاج الى جهد كبير منظم ، فى الدعوة الى الانضمام الى النقابات ، حتى يتسنى لهذه النقابات أن تقوم بدورها الطليعى فى بناء الاشتراكية ونجاح تطبيقها . وقد أشارت المادة ١٦٥ من قانون النقابات الجديد الى امكان تقرير ميزات لأعضاء النقابات ، فى نظمها الأساسية ، ولكنها لا تحدد نوع هذه الميزات أو مداها ، الا أن الاشارة اليها تعنى أن الشارع قد انتبه الى أهميتها فى جذب العاملين الى المنظمات النقابية

* * *

ان الاشتراكية صرح عظيم لا يكتمل بناؤه الا بعمل دائب مخلص ، من كل أفراد الشعب العامل ، لزيادة الانتاج وتحقيق الرخاء العام . والعمل الدائب المخلص لا يقوم الا على الايمان بالاشتراكية ، والاحساس بالمصلحة العامة . وواجب النقابات فى النظام الاشتراكى هو أن تغرس هذا الايمان فى نفوس العاملين ، وأن تثبت فيهم الرغبة فى التفوق والابداع ، لمصلحة الجماعة التى هى فى نفس الوقت مصلحتهم الخاصة ، ونجاح النقابات فى هذه المهمة العظيمة لا يتحقق الا اذا تولتها قيادات واعية حكيمة ، مؤمنة بالاشتراكية ، فاهمة لها كل الفهم .